الأمم المتحدة

A/RES/76/215

الجمعية العامة

Distr.: General
7 January 2022

الدورة السادسة والسبعون

البند 22 (ج) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

قرار اتخذته الجمعية العامة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/76/534/Add.3، الفقرة 7)]

215/76 - التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى النتائج التي توصلت إليها جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها، بما في ذلك الوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من

الرجاء إعادة استعمال الورق

خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس[1] وبدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[2]، التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك، حسب الاقتضاء، في أقرب وقت ممكن،

وإذ تؤكد من جديد إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[3]، وتشير إلى نتائج *تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث: تقرير خاص عن الجفاف* لعام 2021، وإذ تعرب عن قلقها إزاء تزايد مخاطر الكوارث والخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث في العديد من البلدان المتوسطة الدخل، بما يضعف التمويل المتاح للاستثمار في التنمية المستدامة وفي تحفيز النمو الاقتصادي، وإذ تسلّم بأن تمويل جهود الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والبيئية لا يزال يمثل تحديا في العديد من البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ ترحب بالخطة الحضرية الجديدة التي اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المعقود في كيتو، إكوادور، في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016[4]،

وإذ تشير إلى قراراتها 215/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015، و 230/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، و 231/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019،

وإذ تشير أيضا إلى أن خطة عام 2030 تسلّم، في جملة أمور، بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تعترضها تحديات كبرى في مجال تحقيق التنمية المستدامة، وبأن من أجل ضمان الحفاظ على الإنجازات المحققة حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل التجارب وتحسين التنسيق والارتقاء بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة وتركيزه،

وإذ تؤكد من جديد قراريها 243/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 المتعلقين بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، اللذين سلمت فيهما بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات خاصة،

وإذ ترحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام فيما يتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وإذ تعترف بالتقدم المحرز حتى الآن في النهوض بالولايات المنبثقة عن قرارها 243/71 وقرارها 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018، وإذ ترحب في هذا الصدد بالمناقشات التي جرت في الجزأين

---

(1) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(2) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(3) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(4) القرار 256/71، المرفق.

المتعلقين بالأنشـــطة التنفيذية من أجل التنمية من دورتي المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي لعامي 2020 و 2021،

وإذ تلاحظ مع التقدير عقد الاجتماع الرفيع المســـتوى الثاني للجمعية العامة لمناقشـــة الثغرات والتحديات التي تواجه البلدان المتوســـطة الدخل في تنفيذ خطة عام 2030، في 17 حزيران/يونيه و 2 تموز/يوليه 2021 بمقر الأمم المتحدة،

وإذ تحيط علما بالإطار الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـــناعية، الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـــناعية في دورته الثامنة عشـــرة، المعقودة في أبو ظبي في الفترة من 3 إلى 7 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2019، بموجب قراره GC.18/Res.9 المؤرخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019[(5)]،

وإذ تشدد على أن جهود الدول الأعضاء ستتصبّ بشكل رئيسي على وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تتسم بالتماسك وتقع تحت السيطرة الوطنية، مدعومة بأطر تمويل وطنية متكاملة، وإذ تكرر التأكيد على أن كل بلد يتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأن لا مغالاة في تأكيد دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإذ تؤكد ضرورة احترام الحيز السياساتي الخاص بكل بلد وقيادته لجهود تنفيذ سياسات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بما يتسق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، وإذ تسلّم بضرورة دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونُظُم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضا، وتعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي، وإذ تشدد على الأهمية البالغة التي تكتسيها أيضا العمليات الرامية إلى تطوير المعارف والتكنولوجيات الملائمة وتيسير توفيرها على الصعيد العالمي، بشروط متفق عليها، إضافة إلى بناء القدرات، بما في ذلك العمل على اتّساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب كافة الجهات الفاعلة، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة ومن أجل تحقيق خطة عام 2030،

وإذ تسلّم بأن بزيادة نصيب الفرد من الدخل بما يفوق عتبات الدخل المنخفض، تنخفض إمكانية الحصول على التمويل العام الخارجي في كثير من الأحيان بوتيرة أسرع مما يمكن أن يُقابَل بزيادات متناسبة في الإيرادات الضريبية من حيث نصيب الفرد،

وإذ تسلّم أيضا بأن تعزيز وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، بقيادة الحكومات، سيكون أداة لتعزيز التعاون الدولي وتنفيذ خطة عام 2030، مع الإشارة إلى أن الشراكات بين أصحاب المصـــلحة المتعددين والموارد والمعارف والقدرات الإبداعية الموجودة لدى القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط العلمية والأكاديمية والخيرية والمؤسسات والبرلمانات والسلطات المحلية والمتطوعين وأصحاب المصلحة الآخرين سيكون لها دورٌ مهم في حشد المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية والاستفادة منها، وتكميل جهود الحكومات، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية،

وإذ تشير إلى أن أشد البلدان ضعفا، ومنها على وجه الخصوص البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تستحق اهتماما خاصا، شأنها في ذلك شأن

(5) انظر GC.18/INF/4.

البلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، وإلى أن هناك أيضا تحديات خطيرة داخل العديد من البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تسلّم بأنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع فيما يتعلق بالتنمية، وبضرورة أن يلبي التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية مختلف الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج، بما فيها احتياجات البلدان المتوسطة الدخل، على نحو يشمل التصدي للتحديات الخاصة بها مع مراعاة تنوعها، وإذ تسلّم أيضا بأنه ينبغي إعداد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الاستراتيجية والمرنة المعاد تنشيطها والموجَّهة نحو تحقيق النتائج والعملية المنحى ووضعها في صيغتها النهائية بالتشاور وبالاتفاق التامين مع الحكومات الوطنية، ومواءمتها مع خططها واستراتيجياتها وظروفها الإنمائية الوطنية وتدعم تنفيذ خطة عام 2030،

وإذ تلاحظ أن 29 بلدا من البلدان المنخفضة الدخل انتقلت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل، انسجاما مع النمو الاقتصادي المطرد الذي تحقق في معظم أنحاء العالم النامي،

وإذ تلاحظ أيضا أن المتوسطات الوطنية التي تستند إلى معايير من قبيل نصيب الفرد من الدخل لا تجسد دائما الخصوصيات والاحتياجات الإنمائية الفعلية للبلدان المتوسطة الدخل، وأن على الرغم من التقدم الملحوظ في الحد من مستويات الفقر بالقيمتين المطلقة والنسبية على حد سواء، لا يزال الفقر مشكلة في العديد من البلدان المتوسطة الدخل، نظرا لأنها لا تزال موطنًا لـ 62 في المائة من سكان العالم الذين يعيشون في فقر،

وإذ تلاحظ كذلك الرغبة في إجراء تحليل أوسع نطاقا لتدابير جديدة للتمويل بشروط ميسرة وللتقييمات المتعددة الأبعاد انطلاقا من التجارب الحالية ذات الصلة بالاستثناء من شروط الأهلية، من أجل معالجة أوجه القصور التي تعتري تقييم التنمية ومدى الجاهزية للخروج من فئة أقل البلدان نموا بالاستناد إلى الدخل وحده،

وإذ تدرك مع القلق أن انتشار الجوع وسوء التغذية يتزايد في العديد من البلدان، ويتفاقم بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث إن البلدان التي شهدت زيادة في انتشار نقص التغذية من عام 2019 إلى عام 2020 والبالغ عددها 66 بلدا، وهو ما يمثل زيادة أكبر مما شهدته الفترة من عام 2017 إلى عام 2019، تضم 54 من البلدان المتوسطة الدخل، مع اعتماد معظمها بشدة على التجارة الدولية في السلع الأساسية الأولية،

وإذ تسلّم بأن عدم المساواة، أو حتى الارتفاع في مستوى عدم المساواة، لا يزال متفشيا في البلدان المتوسطة الدخل، حتى في تلك التي تتسم بمستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وأن زيادة الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية وتوفير الفرص الاقتصادية ضروريان للحد من أوجه عدم المساواة، وأن النمو الاقتصادي يجب أن يكون مطردا ومنصفا وشاملا للجميع،

وإذ تؤكد أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات خاصة تتعلق بجملة أمور منها إيجاد فرص العمل، وإدارة الموارد الطبيعية، والاعتماد على صادرات السلع الأولية، واستشراء أثر مخاطر الكوارث وتغير المناخ، وارتفاع مستويات الديون الخارجية، وتقلب أسعار الصرف، وحركة رأس المال، وأنه يتعين، في هذا الصدد، استكمال الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة وطنية مؤاتية للتنمية بتهيئة بيئة مؤاتية عالمية،

وإذ تؤكد أيضا أهمية أن تتاح للبلدان المتوسطة الدخل إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات وبحوث وابتكارات أكثر جودة وإمكانية تطويرها والعمل بممارسات إدارية أفضل، وهو ما يمكن أن يشجع تنمية المهارات والرفع من الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع،

وإذ تسلّم بأن الترابط من خلال بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، مع التركيز على تيسير سبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة، يساهم في تحقيق التنمية المستدامة للبلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تشير إلى أن السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة، على أساس مبدأ الملكية الوطنية، تتبوأ بالنسبة لجميع البلدان موقع الصدارة في سعينا المشترك نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى تصميم الدول الأعضاء على تحسين وتعزيز تعبئة الموارد الوطنية وحيز المالية العامة، بوسائل منها، حسب الاقتضاء، تحديث نظم الضرائب وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب وتوسيع الوعاء الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال على نحو فعال، وإذ تكرر تأكيد أن على الرغم من أن كل بلد مسؤول عن نظامه الضريبي، فمن المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وتحسين مشاركة الدول والتعاون بينها في معالجة المسائل الضريبية على الصعيد الدولي،

وإذ تشير كذلك إلى أهمية تقديم الدعم الدولي، بمختلف أشكاله، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على نحو يتسق جيدا مع الأولويات الوطنية للمساهمة في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك من خلال بناء القدرات،

وإذ تسلّم بضرورة التوصل إلى فهم أفضل للطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر، وتنوه بالدور الهام الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة وينبغي أن تواصل أداءه في هذا الصدد،

وإذ تعرب عن القلق من أن تغير المناخ يؤثر سلبا في الإنتاجية في كل بلد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، إذ تؤثر الصدمات الناتجة عن الأحوال الجوية القصوى تأثيرا مباشرا في الإنتاجية من خلال تدمير البنى التحتية وتشريد القوة العاملة، ومن أن عددا من البلدان المتوسطة الدخل لديه قطاعات كبيرة معرضة لتغير المناخ، مثل الزراعة والبناء والتعدين والسياحة والنقل،

وإذ تؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة، وتمتيعهن بحقوق الإنسان بصورة تامة هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطرد ومنصف وشامل للجميع، وإذ تكرر التأكيد في هذا الصدد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل منها القيام بإجراءات واستثمارات محددة الهدف في معرض صوغ وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية،

وإذ تلاحظ مع القلق أن خدمة ديون البلدان المتوسطة الدخل قد ارتفعت منذ عام 2011، حيث بلغت ما يقارب 18 في المائة من مجموع الصادرات،

وإذ تدرك مع القلق أن مجموع أرصدة الديون الخارجية في البلدان المتوسطة الدخل، باستثناء الدول الجزرية الصغيرة النامية، زاد بنسبة 9 في المائة سنويا في الفترة الممتدة من عام 2009 إلى عام 2019، وأن مجموع الدين الخارجي قد زاد بأكثر من 25 في المائة بين عامي 2016 و 2019، وأن الدين الحالي يمثل 29,4 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة، وأن ديون البلدان المتوسطة الدخل لا تتزايد بوتيرة أسرع مما كان متوقعا فحسب، وإنما هي أيضا ديون أكثر تكلفة وبتواريخ استحقاق أقصر،

وإذ تكرر تأكيد التعهّد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وإذ تؤكد من جديد التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، والرغبة في أن نشهد أهداف التنمية المستدامة وغاياتها وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ تجدد الالتزام بالسعي إلى الوصول إلى أشد الناس تخلفا عن الركب أولا،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تلاحظ مع القلق أن جائحة كوفيد-19، إلى جانب أنها أدت إلى أزمة عالمية غير مسبوقة في مجال الصحة العامة وسببت الضرر لأشد السكان ضعفا، كان لها أثر مدمر على اقتصادات البلدان المتوسطة الدخل، بما فيها البلدان التي في طريقها إلى الانضمام إلى شرائح دخل أعلى، من خلال فرض تدابير الإغلاق وتعليق النشاط الاقتصادي التي أدت إلى تزايد الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي، وعدم المساواة بين الجنسين، وفقدان الوظائف على نحو لم يسبق له مثيل، واضطرابات سلاسل الإنتاج الإقليمية والعالمية، وركود التجارة الدولية، والتقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية، وتقلص التحويلات المالية والعديد من القنوات الأخرى، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، والانكماش الحاد في الحيز المالي المحدود أصلا، والتوقعات الاقتصادية القاتمة التي أحبطت الاستثمار، مما قوض آفاق النمو في المستقبل واتجاهات الإنتاجية على المدى الطويل،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[6]؛

2 - ***تقر*** بالجهود التي تبذلها عدة بلدان متوسطة الدخل وبالنجاحات التي أحرزتها في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وكذلك بمساهمتها الكبيرة في التنمية والاستقرار الاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

(6) A/76/375 و A/76/375/Corr.1.

3 - ***تقر أيضا*** بأن تحديد الفجوات الهيكلية يمكن أن يحسن فهم احتياجات التنمية في البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل؛

4 - ***تشدد*** على أن بالنسبة للعديد من البلدان المتوسطة الدخل، تظل للمساعدة الإنمائية الرسمية أهميتها، بما في ذلك التمويل بشروط ميسرة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المختلفة؛

5 - ***تشدد أيضا*** على ضرورة بذل جهود متواصلة من أجل بناء القدرة على تحمل الديون في البلدان المتوسطة الدخل بغية تجنب الوقوع في أزمة ديون، وعلى أهمية أن تكون عمليات إعادة هيكلة الديون جيدة التوقيت، ومنظمة، وفعالة، ومنصفة، وأن تكون ثمرة تفاوض قائم على حسن النية؛

6 - ***تسلّم*** بأن في ظل تركُّز 62 في المائة من سكان العالم الفقراء في البلدان المتوسطة الدخل، يمكن أن يسهم التعاون الإنمائي والحوار بشأن السياسات والشراكات مع تلك البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وغاياتها؛

7 - ***ترحب*** بتضامن البلدان المتوسطة الدخل مع سائر البلدان النامية، ولا سيما بما تقدمه البلدان المتوسطة الدخل من دعم مالي وتقني، ودعم لنقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وبناء القدرات إلى البلدان النامية، وبخاصة إلى أقل البلدان نموا، عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتؤكد في الوقت نفسه على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مُكمِّل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا عنه، وتدعو في هذا الصدد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة جهودها الحالية لتعميم مراعاة دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

8 - ***ترحب أيضا*** بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في بوينس آيرس في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019[(7)]، وتحيط علما بالمقررين 1/20 و 2/20 اللذين اتخذتهما اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها العشرين، المعقودة في الفترة من 1 إلى 4 حزيران/يونيه 2021[(8)]؛

9 - ***تشير*** إلى أن من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث وتطوير ونشر مبتكرات وتكنولوجيات جديدة وما يرتبط بها من دراية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها؛

10 - ***تطلب*** إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تحرص على تلبية مختلف الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل بطريقة منسقة من خلال القيام بأمور منها إجراء تقييم دقيق للأولويات والاحتياجات الوطنية لتلك البلدان، مع مراعاة استخدام متغيرات تتجاوز معايير نصيب الفرد من الدخل؛

11 - ***تدعو*** منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تماشيا مع قراريها 243/71 و 233/75، إلى أن تواصل دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وغاياتها الإنمائية، وتطلب إلى المنظومة الإنمائية أن تتصدى، في حدود الموارد المتاحة وضمن إطار الولايات القائمة، للتحديات الخاصة التي تواجه أكثر البلدان ضعفا، وكذلك التحديات الخاصة التي تواجه البلدان

(7) القرار 291/73، المرفق.

(8) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والسبعون، الملحق رقم 39* (A/76/39)، الفصل الأول.

المتوسطة الدخل، تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[9] وخطة التنمية المستدامة لعام 2030[10]، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم، ضمن تقريره عن تنفيذ هذا القرار، تقييما لنتائج الاستراتيجيات القائمة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل؛

12 - ***تكرر طلبها*** إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأن تواصل تطوير دعمها المقدم للبلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة مهما تنوعت، وتقر بضرورة إحداث تحول تدريجي من النموذج التقليدي للدعم المباشر وتقديم الخدمات إلى زيادة التركيز على إسداء المشورة المتكاملة العالية الجودة في مجال السياسات، وتعزيز المؤسسات، وتنمية القدرات ودعم الاستفادة من الشراكات والتمويل، وتدعو مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى أن تضع، بقيادة الأمين العام، إطارا مشتركا للتعاون مع مصارف التنمية المتعددة الأطراف لتحسين أوجه التآزر على المستويين الإقليمي والقطري، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان المتوسطة الدخل، على النحو المبين في خريطة الطريق التي وضعها الأمين العام لتمويل خطة عام 2030 خلال الفترة 2019-2021؛

13 - ***تدعو*** رئيس الجمعية العامة إلى عقد اجتماع خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية، في حدود الموارد المتاحة وفي شكل يقرره الرئيس، لمناقشة الثغرات والتحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل في تنفيذ خطة عام 2030، مع التركيز على البعد البيئي للتنمية المستدامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يتناول هذه المناقشات في سياق إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

14 - ***تعترف*** بأهمية دور القطاع الخاص ودور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التصدي لتحديات التنمية المستدامة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل وغيرها من البلدان النامية؛

15 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على النهوض بمسارات مبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين وفقا لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 1/4 المؤرخ 15 آذار/مارس 2019[11]؛

16 - ***ترحب*** بآلية تيسير التكنولوجيا، التي تشمل المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وفريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة وتفعيل المنصة الإلكترونية

17 - ***تسلّم*** بالأهمية البالغة التي يكتسيها توفير برامج بناء القدرات المتصلة بالتجارة للبلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، والبلدان المتوسطة الدخل، لأغراض منها تعزيز التكامل الاقتصادي والترابط على الصعيد الإقليمي؛

18 - ***تقر*** بأن الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع؛

---

(9) القرار 313/69، المرفق.

(10) القرار 1/70.

(11) UNEP/EA.4/Res.1.

19 - ***تلاحظ مع القلق*** أن إمكانيات الحصول على تمويل بشروط ميسرة تنخفض مع نمو مداخيل البلدان، وأن البلدان قد لا تكون قادرة على الحصول على ما يكفي من التمويل الميسور التكلفة من مصادر أخرى لتلبية احتياجاتها، وتشجع أصحاب الأسهم في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على وضع سياسات خروج تتسم بالتسلسل وتُطبق على مراحل وتكون تدريجية، وتشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على استكشاف سبل ضمان أن المساعدة التي تقدمها للبلدان المتوسطة الدخل مناسبة على أفضل وجه لما تتيحه الظروف المتنوعة لهذه البلدان من فرص وما تطرحه من تحديات؛

20 - ***تسلّم*** بأن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي، وأن هنالك حاجة لبيانات جيدة موثوقة ومصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرة على تحسين سبل الحصول على البيانات على المستويين الوطني والمحلي، للمساعدة في قياس التقدم المحرز ولكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، وتكرر في هذا الصدد تأكيد الالتزام بتكثيف الجهود من أجل تدعيم القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بما يشمل البلدان المتوسطة الدخل؛

21 - ***ترحب*** بالتقدم الذي أحرزته البلدان المتوسطة الدخل في تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 وفي الإبلاغ عن طريق مرصد إطار سنداي، وتشجع منظومة الأمم المتحدة على أن تواصل دعم البلدان المتوسطة الدخل في وضع استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث؛

22 - ***تؤكد مجددا*** الالتزام الوارد في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب وبالتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

23 - ***تسلّم*** بأن جائحة كوفيد-19 عرضت البلدان المتوسطة الدخل، بما فيها البلدان التي في طريقها إلى الانضمام إلى شرائح دخل أعلى، لمخاطر فقدان الكثير من المكاسب التي حققتها بشق الأنفس في مجال التنمية، وبأن لا بد من القيام بالمزيد من أجل تحقيق انتعاش مستدام فيما يتعلق بجهود تعبئة الموارد، والأمن الغذائي، والتغطية الصحية الشاملة، وتعزيز النظم الصحية، والتصدي للجائحة والتأهب لها، وإعادة الأطفال إلى المدارس، والمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وتعزيز فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية، وتحقيق القدرة على تحمل الديون، والحد من أوجه عدم المساواة، وسد الفجوات الرقمية، وتعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وفي هذا الصدد، تدعو الأمين العام إلى إجراء عملية مسح تقدم لمحة عامة مفصلة عن الدعم الحالي المتاح للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك المؤشرات والأطر والاستراتيجيات والأدوات ذات الصلة، في حدود الموارد المتاحة، من أجل النظر في وضع خطة شاملة للاستجابة على نطاق المنظومة، عند الاقتضاء، تهدف إلى معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة على نحو أفضل وتيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتقديم الدعم المنسق والشامل للبلدان المتوسطة الدخل على أساس تحدياتها المحددة واحتياجاتها المتنوعة، وتتطلع إلى الانتهاء من الأعمال الجارية بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد؛

24 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، في حدود الموارد المتاحة، تقريرا عمليً المنحى عن تنفيذ هذا القرار، يشمل تحليلا شاملا ومتعمقا للتحديات

الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، إلى جانب مجموعة ملموسة من التوصيات لتشجيع وتعزيز الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، ويتضمن أيضا نتائج عملية المسح المتعلقة بالدعم الحالي المتاح للبلدان المتوسطة الدخل، مع التسليم بأن البعد الاقتصادي قد تمت تغطيته في التقرير المقدم إلى الدورة السادسة والسبعين وأن التحديات الخاصة المرتبطة بالبعد الاجتماعي ستتطلب إدراج مزيد من التحليل في تقرير لاحق؛

25 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والسبعين البند الفرعي المعنون "التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل"، في إطار البند المعنون "العولمة والترابط".

الجلسة العامة 54
17 كانون الأول/ديسمبر 2021